

به ، أو يرويه ، أو ينميه ، أو يسنده ، أو يآثره ، مرفوع بلا خلاف . والحامل له على ذلك الشك في الصيغة التي سمع بها أهي قال رسول الله ﷺ أو النبي أو نحو ذلك ، كسمعت أو حدثني وهو ممن لا يرى الإبدال ، أو طلباً للتخفيف ، أو إيثاراً للإختصار أو للشك في ثبوته ، أو ورعاً ، حيث علم أن المروي بالمعنى فيه خلاف ، انتهى كلام القسطلاني بلفظه .

وفي الجزء الأول من فتح الباري للحافظ ابن حجر في الكلام على قوله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله الحديث ما نصه : قوله أمرت أن ، أي : أمرني الله ، لأنه لا أمر لرسول الله ﷺ إلا الله ، وقياسه في الصحابي إذا قال : أمرت فالمعنى أمرني رسول الله ﷺ . ولا يحتمل أن يريد أمرني صحابي آخر لأنهم من حيث أنهم مجتهدون لا يحتاجون بأمر مجتهد آخر . وإذا قاله التابعي احتتمل والحاصل أن من اشتهر بطاعة رئيس إذا قال ذلك فهم منه أن الأمر هو ذلك الرئيس . اهـ . منه بلفظه .

وفي عمدة القاري لشرح صحيح البخاري للحافظ العيني الحنفي في الكلام على حديث الباب ما نصه : ثم اعلم أن الكلام في وضع اليد على اليد في الصلاة على وجوه ، الأول : في أصل الوضع ، فعندنا يضع وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وعامة أهل العلم وهو قول علي وأبي هريرة والنخعي والثوري وحكاه ابن المنذر عن مالك وفي التوضيح وهو قول سعيد بن جبير ، وأبي مجلز ، وأبي ثور ، وأبي عبيد ، وابن جرير ، وداود ، وهو قول أبي بكر ، وعائشة ، وجهور العلماء . اهـ . كلام العيني بلفظه .

وقال الإمام ابن حزم الظاهري في الجزء الرابع من كتابه المحلى بعد سرده كثيراً من الأحاديث الدالة على مشروعية القبض في الصلاة ما نصه : وروينا فعل ذلك عن أبي مجلز ، وإبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير ، وعمرو بن ميمون ، ومحمد بن سيرين ، وأيوب السختياني ، وحامد بن سلمة ، أنهم كانوا يفعلون ذلك ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود . اهـ . كلام ابن حزم بلفظه .